



خطة للخروج من الأزمة

تفاصيل خطاب النوايا المرسل من مصر إلى صندوق النقد

حابي

الضبط المالي المستمر، وكذلك الإدارة الفعالة للديون، وإفساح المجال لزيادة الإنفاق على قطاعي التنمية الاجتماعية والبشرية، ستكون تهيئة الإيرادات المحلية أساسية للمساعدة في دعم هذه الأهداف، لا سيما لخلق حيز مالي للإنفاق ذي الأولوية والدعم الموجب للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك توسيع برنامج التحويل النقدي المشروط تكافلاً وكرامة.

كما نعتزم استخدام حصة كبيرة من عائدات برنامج الخصخصة المستمر لتعزيز الوضع المالي وتقليص الدين الحكومي.

7- لتعزيز آفاق النمو على المدى المتوسط، نسعى إلى أجندة إصلاح هيكلية واسعة مع إصلاحات تزيد من دور ومساهمة القطاع الخاص، وتكافئ الفرص بين المؤسسات العامة والخاصة، وتعزيز الحوكمة ومناخ الأعمال.

8- وستحدد سياسة ملكية الدولة المبادئ العملية وإطار الحوكمة الذي من خلاله ستلحق الدولة من دورها في القطاعات غير الاستراتيجية، وسيساعد هذا إلى جانب الإصلاحات الأخرى، بما في ذلك تعزيز سياسة المنافسة وتحسين الإجراءات التجارية، على تعزيز بيئة الأعمال التنافسية والنمو الذي يقوده القطاع الخاص.

8- وتماشياً مع سياسة الضمانات الخاصة بالصندوق، شرع في تقييم ضمانات التحديث الخاص بالبنك المركزي وسيتم الانتهاء منه بحلول وقت المراجعة الأولى للترتيب، وبما أن تمويل EFF سيستخدم لتمويل الميزانية، فإن البنك المركزي المصري ووزارة المالية سيوقعان مذكرة تفاهم توضح المسؤوليات تجاه الوفاء بالالتزامات تجاه الصندوق المتعلقة بهذه الاتفاقية في الوقت المناسب.

9- نعتقد أن السياسات الواردة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة كافية لتحقيق أهداف البرنامج، وستراقب التطورات الاقتصادية والأداء، ونحن على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية قد تصبح ضرورية لتحقيق أهداف البرنامج.

وفقاً لسياسات الصندوق، سيتم التشاور مع "النقد الدولي" لاعتماد هذه الإجراءات وقيل إجراء مراجعات للسياسات الواردة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة كافية لتحقيق أهداف البرنامج، وستراقب التطورات الاقتصادية والأداء، ونحن على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية قد تصبح ضرورية لتحقيق أهداف البرنامج.

10- نفوض صندوق النقد الدولي بنشر هذه الرسالة، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية MEFF بما في ذلك الجداول، وتقرير الموظفين ذي الصلة.

- إبطاء الإنفاق على المشاريع العامة للحد من الضغط على سوق الصرف
- بدء تقييم ضمانات التحديث الخاص بالبنك المركزي والانتهاه منه بحلول المراجعة الأولى
- زيادة دور القطاع الخاص مع تدابير إصلاح إضافية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد بالتوازي مع تقليص دور الدولة
- المركزي ملتزم بالحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز الشفافية
- استخدام حصة كبيرة من عائدات برنامج الخصخصة لتعزيز الوضع المالي وتقليص الدين الحكومي
- تكثيف الأجندة الإصلاحية لتأمين استقرار الاقتصاد الكلي ونمو قوي ومستدام
- تخفيف الضغوط الاقتصادية وحماية الأهداف برنامج الإصلاح
- إعادة بناء الاحتياطي الدولي على مدار البرنامج
- إبطاء الإنفاق على المشاريع العامة للحد من الضغط على سوق الصرف
- بدء تقييم ضمانات التحديث الخاص بالبنك المركزي والانتهاه منه بحلول المراجعة الأولى
- زيادة دور القطاع الخاص مع تدابير إصلاح إضافية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد بالتوازي مع تقليص دور الدولة
- المركزي ملتزم بالحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز الشفافية
- استخدام حصة كبيرة من عائدات برنامج الخصخصة لتعزيز الوضع المالي وتقليص الدين الحكومي
- تكثيف الأجندة الإصلاحية لتأمين استقرار الاقتصاد الكلي ونمو قوي ومستدام
- تخفيف الضغوط الاقتصادية وحماية الأهداف برنامج الإصلاح
- إعادة بناء الاحتياطي الدولي على مدار البرنامج

المستقبلية وسيدعم القدرة التنافسية للشركات المصرية. وفي إطار سعر الصرف المرن، سنسعى إلى زيادة المرونة من خلال إعادة بناء الاحتياطي الدولي على مدار البرنامج.

5- في ظل أنه من المرجح أن يستمر التضخم مرتفعاً على المدى القريب، ستعاير السياسة النقدية للحفاظ على ثبات توقعات التضخم بشكل جيد وخفضه مرة أخرى ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي المصري على المدى المتوسط.

وللمساعدة في تحقيق هدف التضخم، ستعزز القدرة التنافسية للاقتصاد بالتوازي مع تقليص دور الدولة بهدف زيادة استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص عمل ذي أجر جيد للشعب المصري.

4- ولتعزيز الاستدامة الخارجية، أعلننا عن تحول دائم نحو سعر صرف مرن، مدعوماً بإعدادات وأطر عمل مناسبة للسياسة النقدية والمالية العامة بالتوازي مع تعميق أجندة الإصلاح الهيكلي، وهذا سيساعد الاقتصاد المصري على تحمل الصدمات الخارجية

3- سيسعى البرنامج إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية على المدى القريب، وحماية الاستدامة المالية والخارجية، وتعميق أجندة الإصلاح الهيكلي.

وبشكل عام، ستساعد السياسات الواردة في البرنامج على إزالة الاختلالات التي تراكمت خلال العام الماضي وتضع الأساس لانتعاش قوي ومستدام في النمو الذي يقوده القطاع الخاص.



اختلال أكبر لسعر الصرف وضغوط تضخمية وتكاليف التمويل

3 مخاطر على المدى القصير

وعلی المدى المتوسط، تشمل مخاطر القدرة على تحمل الديون وانخفاض النمو وتشديد شروط التمويل المحلي والخارجي، وقد تؤدي ظروف السوق الخارجية الصعبة أيضاً إلى انخفاض تراكم الاحتياطي.

وشدد صندوق النقد على أن العودة المحتملة للحد من مرونة سعر الصرف والتقدم الذي جاء أبداً من المتوقع في الإصلاحات الهيكلية، تمثل مخاطر على التوقعات على المدى المتوسط.

وفي الوقت نفسه، أكد الصندوق أن مخاطر وباء COVID-19 لم تختفي، في ظل معدل التطعيم المنخفض في مصر (38% محصنين بالكامل و51% بجرعة واحدة على الأقل) يترك السكان عرضة لموجات جديدة من العدوى.

النتائج المحلي بحلول السنة المالية 2023/24 ونحو 2.5% بعد ذلك، من شأنه أن يضمن خفض الدين الحكومي العام إلى حوالي 78% من إجمالي الناتج المحلي بحلول السنة المالية 2026/2027

وذكر الصندوق أن توقعات خط الأساس تخضع إلى قدر كبير من عدم اليقين، حيث تمثل المخاطر إلى الجانب السلبي، وتشمل المخاطر الرئيسية على المدى القريب: حدوث اختلال أكبر في سعر الصرف مما هو مفترض في خط الأساس، والضعف التضخمي المطولة التي يمكن أن تقوض التماسك الاجتماعي، وتكاليف التمويل التي تظل مرتفعة مع زيادة تصدير آجال استحقاق الديون المحلية ومحدودية الوصول إلى الأسواق الخارجية.

- القدرة على تحمل الديون وانخفاض النمو وتشديد شروط التمويل..
- مخاطر تهدد الاقتصاد في المدى المتوسط
- ظروف السوق الخارجية الصعبة تهدد تراكم الاحتياطي.. ومخاطر كورونا مازالت قائمة

النمو غير المستقرة. وتوقع الصندوق أن يرتفع النمو في إطار البرنامج تدريجياً إلى ما بين 5.5% و6% بعد أن تتلاشى التحديات قصيرة الأجل بما في ذلك تأثير التداعيات من الحرب في أوكرانيا، بالتوازي مع استبدال بصمة الدولة تدريجياً بالنشاط الخاص.

كما توقع صندوق النقد أن يتحسن عجز الحساب الجاري ليبلغ 2% من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط بينما يعاد بناء الاحتياطي إلى النطاق المناسب. وفيما يتعلق بالتضخم، توقع الصندوق أن يتراجع إلى حوالي 7% بحلول السنة المالية 2024/2025.

وأشار إلى أن العودة إلى فائض أولي مستدام يبلغ حوالي 2.1% من إجمالي

أهم الأخبار
اضغط على العناوين

البنك الدولي: الاقتصاد العالمي قد يسقط في الركود في 2023

باول: الفيدرالي الأمريكي بحاجة لأن يكون مستقلاً من أجل مكافحة التضخم

التجاري الدولي يطرح شهادة بأعلى عائد بين البنوك الخاصة

جولدمان ساكس يرفع توقعاته لنمو اقتصاد منطقة اليورو

إيه إم إن للاستثمار الصناعي ترفع حصتها في باكين إلى 10.6%



3 ركائز أساسية:

سعر صرف مرن.. استمرار الانضباط المالي.. إصلاحات هيكلية واسعة

سيؤدي إلى الحفاظ على ثقة السوق وضمان المسار التنافسي لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مع تعزيز الموازنة وتحسين مكوناتها لإفساح المجال للإنفاق الاجتماعي. وستركز الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق للحد من تأثير الدولة وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد على الخروج التدريجي للقطاع العام من القطاعات غير الاستراتيجية، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة، وإزالة الحواجز أمام التجارة، وتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع العام.

مرونة سعر الصرف وانضباط المالي والسياسات الهيكلية المالية، وأخيراً الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق. وأكدت أن سعر الصرف والسياسات النقدية التي تركز على استعادة المرونة الخارجية والحفاظ على استقرار الأسعار، تمثل أمراً بالغ الأهمية لامتناع الصدمات الخارجية، وبما في ذلك التداعيات المستمرة للحرب، وتحسين أداء سوق العملات الأجنبية، وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية، واحتواء تطورات التضخم. وشددت على أن استمرار الانضباط المالي والسياسات الهيكلية المالية

البرنامج يستهدف معالجة نقاط الضعف وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص

استعادة المرونة أمر بالغ الأهمية لامتناع الصدمات الخارجية

بشكل مستدام وتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وأكدت أنه رغم كون التطورات الأخيرة حول التركيز الفوري إلى استقرار الاقتصاد الكلي، تدرك السلطات المصرية أن التقدم السريع في الإصلاحات الهيكلية لا يزال حاسماً لمعالجة نقاط الضعف المالية والخارجية طويلة الأمد وكذلك لتعزيز المرونة وآفاق النمو على المدى المتوسط. وأوضحت الوثائق أن البرنامج الذي يمتد 46 شهراً يهدف إلى دعم المستهدفات قصيرة ومتوسطة المدى على حد سواء، وسيستند إلى 3 ركائز أساسية، هي:

حابي

كشفت الوثائق التي يعلنها صندوق النقد الدولي بالتزامن مع مؤتمر صحفي عقد أمس حول اتفاق التمويل الجديد مع مصر، عن تفاصيل سياسات وأهداف البرنامج الاقتصادي المدعوم بتمويل الصندوق والركائز الأساسية التي يستند عليها في تحقيق الأهداف. وذكرت الوثائق أن البرنامج الاقتصادي والسلطات المصرية، والمدعوم بترتيب تمويل ممدد من الصندوق، يستهدف معالجة نقاط ضعف الاقتصاد الكلي

أهداف وخطط السياسة النقدية:

ارتفاع الاحتياطي إلى 41.5 مليار دولار بنهاية البرنامج

الشراء الدورية للعملات الأجنبية من السوق بدلاً من المعاملات المحددة مع المستثمرين غير المقيمين لمنع فكرة أن المستثمرين يمكنهم الاستفادة من هذا الحاجز عند خروجهم.

وستستمر السياسة النقدية في الاعتماد على البنانات، وترتكز بقوة على تفويض البنك المركزي المصري بشأن استقرار الأسعار. وجرى الاتفاق على أن الضغوط التضخمية المستمرة، قد تتطلب تشديداً إضافياً للسياسة النقدية، وفي ظل حالة عدم اليقين السائدة في تطورات الأسعار العالمية والقيود المفروضة على السياسة النقدية على المدى القصير جداً، ستعين نطاقات للتضخم حول هدف مركزي بنسبة 7% يزيد أو يقل نطاقاً من اثنين بشكل متعمد في بداية البرنامج المدعوم من الصندوق ولكنها ستضيق بمرور الوقت.

وإذا كان التضخم خارج النطاقات الداخلية من 5 إلى 9%، فستتواصل السلطات مع الموظفين بشأن أسباب الانحراف والملاجات المقترحة من البنك المركزي لاستعادة التضخم داخل النطاق. كما سيعمل البنك المركزي المصري على تعزيز انتقال السياسة النقدية للأسواق، من خلال ضمان المرور الكامل لسعر الفائدة إلى سوق ما بين البنوك ووقف الإقراض المدعوم.

وسيجري البنك المركزي عملياته في السوق المفتوحة بحيث يظل سعر الفائدة بين البنوك خلال الليلة في حدود 50 نقطة أساس من المعدل المتوسط كما سينتقل البنك المركزي المصري بعيداً عن خطط الإقراض المدعوم. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدر المركزي المصري تعميماً بوقف العمل بمبادرات الإقراض المدعوم لقطاعات الصناعة والإنشاءات والزراعة، مع تصفية الرصيد الحالي من المخصص لها.

التشاور حال انخفاض صافي الأصول الأجنبية لإجمالي البنوك تراخياً بواقع 3 مليارات دولار على مدار 3 شهور

الضغوط التضخمية المستمرة قد تتطلب تشديداً إضافياً للسياسة النقدية

تحديد نطاقات للتضخم حول هدف مركزي بواقع 7% يزيد أو يقل نقطتين مئويتين

تدخلات المركزي في سوق العملات إذا لزم الأمر ستستمرشداً بإطار عمل قائم على التقلبات

زيادة الاحتياطيات وتراكمها بعيداً عن القروض هدفان رئيسيان

افتراض زيادة الاحتياطي بواقع 6 مليارات دولار بنهاية 2022-2023 و10.1 مليار دولار في العام التالي

لا استثناءات في حدود صافي مراكز العملات الأجنبية للبنوك

الالتزام بسعر صرف مرن يتكيف مع حركة ميزان المدفوعات ويتجنب تراكم الاختلالات

حابي

كشفت أهداف وسياسات برنامج مصر مع صندوق النقد الدولي عن التزام السلطات النقدية بسعر صرف مرن يتكيف مع ديناميكيات ميزان المدفوعات، ويتجنب إعادة تراكم الاختلالات، ويدعم القدرة التنافسية.

ويلتزم البنك المركزي المصري بالسماح لسعر الصرف بعكس ظروف العرض والطلب بالعملات الأجنبية في الاقتصاد. كما سيتوقف البنك المركزي عن التوفير المباشر للعملات الأجنبية من الاحتياطيات لواردات الكيانات الحكومية للسماح بانعكاس هذا الطلب في سوق العملات الأجنبية بين البنوك وفقاً لمذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (MEFP).

وذكرت الوثائق أنه على الرغم من أن البنك المركزي قد يتدخل أحياناً في أوقات التقلب المفرط في أسعار الصرف، إلا أنه لن يكون هناك لجوء إلى تدخلات الصرف الأجنبي أو استخدام الأصول الأجنبية الصافية للبنوك بقصد تثبيت أو ضمان مستوى سعر الصرف. وأضافت أن تدخلات البنك المركزي المصري في سوق العملات الأجنبية، إذا لزم الأمر، ستستمرشداً بإطار عمل قائم على التقلبات.

وللحد من انخفاض صافي الأصول الأجنبية للبنوك عند ظهور ضغوط خارجية، سيطبق المركزي المصري بشكل صارم قيوداً على حدود صافي مراكز العملات الأجنبية المفتوحة للبنوك التجارية دون منح استثناءات، مع إجراءات تصحيحية مبكرة للبنوك التي تقترب من الحدود. وهذه الغاية، سيراغب البنك المركزي المصري صافي المركز المفتوح للبنوك الفردية، وصافي الأصول الأجنبية، ومعاملات الصرف الأجنبي في سوق ما بين البنوك، والتشاور مع الموظفين إذا أظهر إجمالي

بالعملة المحلية (بما في ذلك السندات دولار في السنة المالية 2022/23، و10.1 مليار دولار في السنة المالية 2023/24. ومع تحسن ميزان المدفوعات، وتراجع عمليات إعادة شراء الصندوق، وصرف تمويل البرنامج، من المتوقع أن يرتفع الاحتياطي إلى 41.5 مليار دولار بنهاية البرنامج المدعوم من الصندوق. ويفترض السيناريو الأساسي وجود حصيلة متوازنة من تدفقات المحفظة، مع عودة مخزون حيازات غير المقيمين من الديون

وأشارت الوثائق إلى أن البنك المركزي لن يضع أو يكثف القيود على إجراء المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية الحالية، وممارسات العملات المتعددة، وقيود الاستيراد لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات. ولغلت الوثائق إلى أن زيادة إجمالي الاحتياطيات، وتراكمها بعيداً عن القروض، هدفين رئيسيين في إطار البرنامج. ويفترض مسار صافي الاحتياطي المقترح تراكمًا تدريجياً قدره 6.0 مليار دولار في

صافي الأصول الأجنبية انخفاضاً تراكمياً قدره 10.1 مليار دولار على مدى ثلاثة أشهر. وأشارت الوثائق إلى وجود اتفاق على أن التعليمات التي كانت قد صدرت في فبراير 2022 والخاصة بتنفيذ العمليات الاستيرادية عبر الاعتمادات المستندية فقط، ربما تكون قد ساهمت في التأخير الذي تواجهه الشركات في الوصول إلى النقد الأجنبي لتخليص الواردات، وتم بالفعل إلغاء هذه القيود في ديسمبر الماضي.

الاحتياطيات كافية

إصدار جميع التعليمات للبنوك عبر قنوات إشعار خطية رسمية

بنك من البنوك، في إطار البرنامج، أشارت مبكرة عن أي ضعف في الحوكمة وإدارة المخاطر، فضلاً عن الاختلالات الأوسع في سوق العملات الأجنبية. كما نيهت إلى أنه لتقليل المخاطر

الطائرة على ميزانيتها العمومية على مدار العام المقبل، سيطور البنك المركزي برنامجاً لتقليل تعرضه للبنوك العامة من خلال حيازات الديون الثانوية وملكيته في شركة ضمان الائتمان، والتي تدعم إقراض البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتماشياً مع الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية والتواصل، سينشر البنك المركزي تقارير نصف سنوية عن الاستقرار المالي، بما في ذلك الترجمة إلى اللغة الإنجليزية لتعزيز الاستثمار الأجنبي، والتأكد من إصدار جميع التعليمات والإرشادات للبنوك من خلال قنوات إشعار خطية رسمية لتجنب سوء التفسير. بعد المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي، سيتم تعزيز شبكات الأمان المالي بشكل أكبر من خلال إنشاء وحدة مخصصة لحل المشكلات المصرفية في البنك المركزي المصري، وفق الوثائق.

تعزيز شبكات الأمان المالي من خلال إنشاء وحدة مخصصة لحل المشكلات المصرفية في البنك المركزي

برنامج لتقليل تعرض المركزي للبنوك العامة عبر حيازات الديون الثانوية وملكيته في شركة ضمان الائتمان

تأثير معتدل لتراجع سعر الصرف على مخاطر الائتمان للبنوك

القطاع المصرفي قادر على تحمل أسعار الصرف الأكثر انخفاضاً

حابي

أكدت وثائق صندوق النقد الدولي ثقة السلطات المصرية في قدرة النظام المصرفي على تحمل أسعار الصرف الأكثر انخفاضاً؛ لكنه سيظل يظل لأي علامات على ضغوط ناشئة.

وأشارت إلى أن تخفيض العملة في مارس الماضي بنحو 15%، كان له تأثير ضئيل على النسب التنظيمية الإجمالية وبحلول أوائل نوفمبر، انخفض سعر الصرف الاسمي بنسبة 32% أخرى.

لكن القيود الصارمة على التعرض للعملات الأجنبية - 10% من رأس المال التنظيمي لأي عملة واحدة و20% لجميع التعرضات للعملات الأجنبية - بالإضافة إلى احتياطيات رأس المال الكبيرة الحالية والمطلوبات الأجنبية المنخفضة نسبياً تشير إلى أن القطاع المصرفي سيكون قادراً على تحمل الاستخدامات من الأحجام التي شوهدت حتى الآن. ومن المتوقع أن يكون تأثير انخفاض سعر الصرف على مخاطر الائتمان للبنوك معتدلاً بالنظر إلى قروض العملات الأجنبية المحدودة من قبل الشركات والأسر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة تدعم التعميق المالي من خلال تشجيع المزيد من الوصول إلى الائتمان للقطاع الخاص. وسيواصل البنك المركزي المصري مراقبة نقاط الضعف المحتملة على مستوى النظام والبنوك الفردية عن كثب لضمان بقاء النمو والعمليات ضمن قدرتها على تحمل المخاطر، بما في ذلك البنوك

مراقبة التطورات في القطاع المصرفي بداية من أجل معالجة أي قضايا ناشئة في الوقت المناسب. وأضافت الوثائق أن السلطات المصرية تحرص على تعزيز التعميق المالي والشمول مع احتواء مخاطر الائتمان. كما أن المبادرة الأخيرة التي تتطلب توجيه 25% من قروض البنوك إلى

وبيما لا يوجد لدى موظفي الصندوق بيانات مصرفية مفصلة لإجراء اختبارات الإجهاد، تشير تقارير الإجهاد التنظيمية للبنك المركزي المصري إلى وجود احتياطيات كافية لرأس المال والسيولة في ظل صدمات كبيرة ومشتركة لسعر الصرف وأسعار الفائدة. وسيواصل البنك المركزي المصري

السعودية تبدأ تسويق أولى إصداراتها من السندات الدولية لعام 2023

إكسون موبيل تحصل على حقوق البحث والتنقيب في البحر المتوسط بمصر

كريم سولار تحصل على تمويل بنحو 83 مليون جنيه من HSBC لبناء شبكة الإفرازة الشمسية

استقرار في أسعار الذهب المحلية.. وعيار 21 يسجل 1740 جنيهاً

34 ألف متقدم في مبادرة استيراد سيارات المصريين في الخارج

أهم الأخبار اضغط على العناوين

تحسين بيئة المنافسة

إلغاء المعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة

حابي

ذكرت وثائق صندوق النقد الدولي أن البرنامج سيدعم مجموعة الإصلاحات المملوكة للسلطات المصرية لتحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً.

وتهدف السلطات إلى زيادة النمو السنوي إلى 6% على المدى المتوسط، وفق الوثائق. وستركز السياسات الهيكلية التي تدعم هذا الهدف على تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتوسيع ساحة اللعب بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مناخ الأعمال العام لدعم استثمارات وصادرات أكبر للقطاع الخاص.

وستعمل سياسة ملكية الدولة الشاملة التي أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي، على تمهيد الطريق لإصلاح الشركات المملوكة للدولة وحشد الاستثمار الخاص.

ستعطي سياسة ملكية الدولة جميع الشركات المملوكة لها، بما في ذلك شركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، والشركات المملوكة للجهات السيادية، والسلطات الاقتصادية، والمشاريع المشتركة والشراكات، وستوضح

■ تقديم حسابات مالية نصف سنوية إلى وزارة المالية

■ إتاحة الوصول إلى المعلومات التي تحدد مقدار دعم الأنشطة التجارية وغير التجارية للشركات المملوكة للدولة

■ نشر معلومات عن جميع عقود الشراء التي تتجاوز 20 مليون جنيه مصري

■ توضيح الشروط التي بموجبها يكون التعاقد المباشر بين الكيانات العامة مبرراً

الأهداف العامة، والأسباب المنطقية، ومبادئ مشاركة الدولة في السوق. وبموجب هذه السياسة، ستحدد السلطات القطاعات الاستراتيجية وتضع إطاراً للحكومة تتسحب من خلاله الدولة تدريجياً من القطاعات غير الاستراتيجية، مما يتيح مساحة للقطاع الخاص للنمو.

سيدعم البرنامج أيضاً تعزيز الشفافية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة. وسيطلب من جميع الشركات المملوكة للدولة تقديم حسابات مالية إلى وزارة المالية على أساس نصف سنوي وتقديم معلومات عن أي أنشطة شبه مالية. وستضمن وزارة المالية الوصول المفتوح

إلى هذه البيانات إلى جانب المعلومات التي تحدد مقدار الدعم المقدم للأنشطة التجارية وغير التجارية للشركات المملوكة للدولة. وتخطط السلطات المصرية لتقديم عقود الأداء ومقارنة الشركات المملوكة للدولة بالأهداف التشغيلية والمالية للمساعدة في تحسين الأداء الأفضل.

وجرى الاتفاق على أنه على المدى المتوسط، ستعجه السلطات نحو مزيد من الرقابة المركزية على الشركات المملوكة للدولة، بدءاً من الحالات التي تتولى فيها نفس المؤسسة الإشراف على منظمي السوق والشركات المملوكة للدولة العاملة في هذا السوق.

وستكافئ السلطات الملعب من خلال إلغاء المعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة على شركات القطاع الخاص.

وعلى المدى القصير، ستعتمد معلومات يسهل الوصول إليها في غضون 30 يوماً من نهاية كل شهر عن جميع عقود الشراء التي تتجاوز 20 مليون جنيه مصري في ذلك الشهر، وعند الحاجة، معلومات عن جميع العطاءات المقدمة والعطاء الفائز وأسماء مقدمي العطاءات الناجحين لضمان أن تكون المشتريات العامة تنافسية وغير تمييزية وشفافة.

وعلى نفس المنوال، ستوضح السلطات الشروط التي بموجبها يكون التعاقد المباشر بين الكيانات العامة مبرراً بموجب القانون رقم 182 بشأن تنظيم المشتريات العامة.

وتشمل الإجراءات الأخرى مواعيد قواعد مشتريات الشركات المملوكة للدولة مع قانون المشتريات الحكومي، وإزالة الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة، وتعزيز معاملة الشركات المملوكة للدولة بموجب قانون المنافسة.

وسيفوض جهاز المنافسة المصري (ECA) للعمل بشكل مستقل ضد الممارسات المناهضة للمنافسة.

إجراءات وخطط السياسة المالية

تنفيذ كامل لآلية التسعير التلقائي للوقود

حابي

كشفت وثائق صندوق النقد الدولي أن السلطات المصرية تخطط لتحديد تدابير السياسة الضريبية التي ستفرضها في السنة المالية 2023/24 لضمان زيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية في نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية فبراير 2023.

وأضافت أنه لوضع الأساس لتبسيط الإعفاءات الضريبية، تهدف وزارة المالية إلى أن تنشر بحلول أبريل 2023 تقرير الإنفاق الضريبي السنوي مع تفاصيل وتدابير الإعفاءات والاستثناءات الضريبية، بما في ذلك تلك المقدمة للشركات في المناطق الاقتصادية الحرة وجميع الشركات المملوكة للدولة.

وأكد الصندوق أن السلطات المصرية تحرص على تعزيز تقدمية النظام الضريبي من خلال دفع إصلاحات ضريبية الأملاك من خلال الرقمنة بنهاية أغسطس 2023، وإزالة الإعفاءات، ومراجعة نموذج التقييم، وكذلك تنفيذ خطط خلال البرنامج المدعوم من الصندوق لإصلاح ضريبة الدخل بهدف إزالة الثغرات وعميق الجدول الضريبي بدعم من المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي.

وأضاف الصندوق أنه سيتم استكمال هذه الإصلاحات بجهود قوية في إدارة الإيرادات، لا سيما من خلال إدخال أدوات الإنفاذ القائمة على المخاطر.

وحول إجراءات السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات المحتملة والعوائد المقدرة لها في المدى المتوسط، كشفت وثائق صندوق النقد عن تدابير السياسة الضريبية الجديدة والتي تتضمن: التخلص التدريجي من إعفاءات الشركات في المناطق الحرة، وإدخال ضريبة الاستقطاع من المنع على الديون الخارجية طويلة الأجل، وضرائب الأرباح الرأسمالية على الشركات المدرجة، وإصلاح ضريبة الممتلكات.

كما كشفت الوثائق عن تبسيط ضريبة القيمة المضافة (VAT) من خلال إخضاع جميع السلع، باستثناء المواد الغذائية الأساسية، لضريبة القيمة المضافة القياسية وتعديل معدلات الصرف حسب الحاجة، وكذلك زيادة رسوم

■ التخلص تدريجياً من إعفاءات الشركات في المناطق الحرة

■ السياسة الضريبية الجديدة تسهم بنحو 1.19% من الناتج المحلي على المدى المتوسط

■ التوسع في برنامج تكافل وكرامة ليشمل 5 ملايين أسرة بنهاية يناير

■ زيادة رسوم ترخيص المركبات إلى 1% من قيمة السيارة

■ تبسيط ضريبة القيمة المضافة وإخضاع جميع السلع باستثناء المواد الغذائية

■ معالجة الفقر تتطلب إنفاقاً إضافياً هادفاً على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية

■ التوسع في تغطية السجل الاجتماعي إلى 50 مليون شخص بنهاية ديسمبر

■ آلية التسعير تحمي الميزانية وتحافظ على نزاهة الإصلاح

الترخيص السنوية للسيارات إلى حوالي 1% من قيمة السيارة.

ووفقاً لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي بناء على تقرير السياسة الضريبية لشهر فبراير 2020 وتقرير إدارة الإيرادات في يوليو 2021، من المتوقع أن تساهم تدابير السياسة الضريبية الجديدة وتدابير إدارة الإيرادات التي تتضمن

خطط تحسين الامتثال الضريبي على صعيد ضرائب القيمة المضافة والدخل، والأنشطة المتخصصة والمعاملات العقارية، والجمارك والضررائب الدولية، بنحو 1.19% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، علماً

بأن إخضاع جميع السلع، باستثناء المواد الغذائية الأساسية، لضريبة القيمة المضافة القياسية يمثل الحصة الأكبر في هذه النسبة بواقع 0.46%، يليه إلغاء إعفاءات المناطق الحرة، بواقع 0.16%، ثم إصلاح ضريبة الأملاك وتحسين الامتثال للضررائب الدولية بنحو 0.13% لكل منهما.

وأشارت الوثائق إلى تنفيذ آلية التسعير التلقائي للوقود تنفيذاً كاملاً، مع تقديم تعويضات موجهة للفئات الأكثر ضعفاً، لافتة إلى أن دعم الوقود يفيد الأثرياء بشكل غير متناسب، والحد منه لا يسمح فقط بإعادة توجيه المدخرات نحو

البرامج التي تستهدف الفئات الضعيفة، بل يشجع أيضاً على الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وأضاف الصندوق أن التنفيذ المستمر لآلية تسعير سيؤدي في جميع أنحاء البرنامج المدعوم من الصندوق إلى حماية الميزانية والحفاظ على نزاهة الإصلاح التاريخي الذي تم تحقيقه بشق الأنفس في إطار اتفاق التمويل السابق -2016-2019.

وأشار صندوق النقد إلى الإبقاء على أسعار الوقود منخفضة بالنسبة إلى معادلة القياس خلال العام الماضي وسط ارتفاع أسعار النفط، وستمتنع السلطات عن تنفيذ أي تخفيضات

معادلة في أسعار الوقود حتى يتم إلغاء دعم الوقود (كل منتج يخضع للآلية) في السنة المالية السابقة.

وذكر الصندوق أنه في إطار تخفيف التأثير على السكان، يمكن تقديم الدعم الموجه عبر البرامج الحالية مثل تكافل وكرامة، كما تم للبرلمان بزيادة الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي (بتكلفة 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي) لتخفيف الضغوط التضخمية على الطبقة المتوسطة.

وذكرت الوثائق أن معالجة الفقر وعدم المساواة تتطلب إنفاقاً إضافياً هادفاً على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وأشارت إلى أن السلطات المصرية ستتوسع في برنامج تكافل وكرامة للدعم النقدي ليشمل 5 ملايين أسرة بنهاية يناير 2023، وخصصت ما لا يقل عن 153 مليار جنيه للإنفاق الاجتماعي في السنة المالية 2022/23.

وأضافت أن السلطات المصرية ستتوسع أيضاً في تغطية السجل الاجتماعي إلى 50 مليون شخص بحلول نهاية ديسمبر 2023، بهدف إدخال الاستهداف في خطط الحماية الاجتماعية الأخرى، بالاستفادة من الدروس المستفادة من مراجعات الإنفاق العام المكتملة مؤخراً حول المساعدة الاجتماعية، والصحة والتعليم.

وأكدت الوثائق أن إصلاحات الإدارة المالية العامة تستهدف تعزيز الحوكمة وشفافية المالية العامة، وعلى ذلك ستعتمد وزارة المالية أحدث ثلاثة تقارير تدقيق سنوية (2019/2020 / FY2019، و 2020/21 / FY2020 للحسابات المالية من قبل الجهاز المركزي للحسابات) وسيقدم مطلباً ملزماً لضمان نشر تقارير التدقيق المستقبلية في الوقت المناسب (نهاية يناير 2023).

كما كشفت الوثائق أن السلطات المصرية ستشن بحلول نهاية يونيو 2023 اللوائح التنفيذية لقانون إدارة المالية العامة، بما في ذلك:

(1) العناصر الرئيسية في تقييم الموازنة بدءاً من تقديم وثيقة الاستراتيجية المالية والموافقة عليها.

(2) عملية تحديث ونشر إطار الميزانية المتوسطة الأجل.

(3) مطالبة جميع الكيانات بفصل خط الأساس عن مبادرات السياسة الجديدة.

(4) قسم خاص بالمناخ لتوفير تفويض واضح للأنشطة المتعلقة بالمناخ

وأشارت الوثائق إلى أن وزارة المالية ستجمع ونشر تقريراً سنوياً عن متآخرات السداد، بما في ذلك تلك المستتقة للشركات المملوكة للدولة الرئيسية، لمراقبة المخاطر المالية في المستقبل.

وأضافت أنه تماشياً مع هذه الجهود لزيادة الشفافية، ستجول السلطات كلاً من قطاع الميزانية ومحاسبة الدين العام للحكومة العامة إلى معايير GFSM 2014 خلال البرنامج المدعوم من الصندوق (20-MEFF).

التعامل مع الديون

فائض أولي متدرج من 1.7% إلى 2.3% وتراجع الدين حتى 78%

حابي

كشفت وثائق صندوق النقد الدولي الخاصة باتفاقات التمويل الجديد مع مصر عن الاتفاقات المتعلقة بالسياسة المالية ومستهدفات خفض الدين العام وآليات تنفيذها طوال مدة برنامج التمويل الممدد البالغ 46 شهراً.

وأوضح صندوق النقد أن سياسة المالية العامة تهدف إلى خفض الدين العام المرتفع واحتياجات التمويل الإجمالية من خلال ضبط أوضاع المالية العامة والإدارة الفعالة للديون.

وأشار إلى تقييم ديون مصر على أنها مستدامة ولكن ليس باحتمالية عالية، كما أن المخاطر الإجمالية للضغط السيادي مرتفعة، حيث يشغل عبء الفائدة حيزاً كبيراً من الميزانية.

ونبه إلى الاتفاق على تحقيق فائض أولي قدره 1.7% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2022/2023، يرتفع إلى 2.1% في السنة المالية 2023/24، و3% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة المتبقية من اتفاق الصندوق، لينخفض بذلك إجمالي الدين الحكومي

■ التخطيط لإطالة آجال استحقاق الديون لتقليل مخاطر التمديد

■ تحويل ديون محلية بقيمة 245 مليار جنيه إلى قابلة للتسويق مع آجال استحقاق 5 سنوات

■ على مصر تحسين إدارة الديون بدعم من مساعدة الصندوق الفنية

■ تعبئة الإيرادات المحلية تخلق حيزاً مالياً للمجالات ذات الأولوية

العام إلى حوالي 78% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية البرنامج المدعوم من الصندوق في السنة المالية 2026/27. وأكد الصندوق أنه لانتقاط المخاطر الصعودية من برنامج الطرح العام الأولي للحكومة (IPO) والتأكد من أن عائدات بيع أصول الدولة تعود إلى تستخدم في

تخفيض الديون، جرى تعديل هدف الرصيد الأولي بالزيادة (وتعديل هدف ديون قطاع الميزانية إلى الأسفل) من خلال عائدات تصفية الاستثمارات المتدفقة على الميزانية. وذكر الصندوق أنه إلى جانب تخفيض الديون، تخطط السلطات المصرية لإطالة

آجال استحقاق الديون لتقليل مخاطر التمديد، لافتاً إلى أنه مع ارتفاع تكاليف التمويل بشكل ملحوظ في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا، أصدرت مصر سندات محلية بآجال استحقاق أقصر. وأكد صندوق النقد أنه رغم ظروف السوق الصعبة، تظل السلطات المصرية

مدركة للحاجة الماسة لتمديد متوسط آجال الديون، وعلى ذلك دورت مؤخراً ما يزيد عن 245 مليار جنيه (2.6% من إجمالي الناتج المحلي) من الديون غير القابلة للتسويق لمدة عامين التي تحتفظ بها البنوك المحلية، إلى ديون قابلة للتسويق مع آجال استحقاق 5 سنوات.

بالإضافة إلى ذلك، فقد بدأت مصر في إصدار سندات ذات معدل فائدة متغير لمدة 3 سنوات في محاولة لتطوير أسواق الدين إلى ما بعد النهاية القصيرة للمنحنى.

وأضاف أنه لترسيخ التخفيض التدريجي لإجمالي احتياجات التمويل، سيحدد البرنامج المدعوم من الصندوق متوسط أجل استحقاق إصدارات الديون بالعملة المحلية ليصل إلى 0.97 سنة بنهاية السنة المالية 2022/23، من المتوقع أن يصل تاريخ استحقاق الإصدار إلى حوالي عامين بحلول نهاية البرنامج.

وقال صندوق النقد إنه ينبغي على السلطات المصرية أن تواصل جهودها لتحسين إدارة الديون بدعم من المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي.

وأكد الصندوق أن تعبئة الإيرادات المحلية ستدعم تخفيض الديون وتخلق حيزاً مالياً للمجالات ذات الأولوية، مشيراً إلى تدابير السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات المستتقة إلى استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل المعتمدة إلى زيادة نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو نقطتين مئويتين على المدى المتوسط.

خلال مدة البرنامج

17 مليار دولار فجوة مصر التمويلية

حابي

كشفت وثائق صندوق النقد الدولي المعلنة أمس بشأن اتفاق التمويل الجديد مع مصر، عن توقع فجوة تمويلية تبلغ حوالي 17 مليار دولار، خلال مدة الاتفاق البالغة 46 شهرا المقبلة.

ويقضي الاتفاق مع الصندوق بتقديم تمويل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي (تمثل 17.350.17 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي نحو 115.4% من الحصص)، مع إمكانية وصول إضافية محتملة تصل إلى مليار وحدة حقوق سحب خاصة عبر صندوق التابع للصندوق أي ما يعادل 3 مليارات دولار، وستجرى المناقشات بشأن هذا التمويل الإضافي خلال المراجعة المقبلة في مارس.

وأكد الصندوق أنه يدعم خطة طموحة لتصفية الاستثمارات التابعة للدولة في إطار البرنامج، موضعا أنه كجزء من استراتيجية الحد من تأثير الدولة في النشاط الاقتصادي، سيتم

■ صندوق ما قبل الطروحات يجمع 2.5 مليار جنيه بحلول يونيو

■ مناقشات التمويل الإضافي البالغ 1.3 مليار دولار خلال المراجعة الأولى في مارس

■ التزامات مؤكدة تغطي 12 شهرا الأولى بمساهمات من البنك الدولي والبنك الآسيوي والتنمية الإفريقي والتنمية الصيني وصندوق النقد العربي

■ إيداع عائدات مبيعات الأصول المملوكة للدولة في حساب مخصص بالبنك المركزي المصري لزيادة الاحتياطي

رئيسة بعثة الصندوق:

5 مليارات دولار اتفاقات مصاحبة لتغطية

فجوة التمويل خلال 12 شهرا

حابي

كشفت إيفانا فلادكوفيا هولار، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في مصر والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أن حجم التمويل المتفق عليه لتغطية الفجوة التمويلية في مصر خلال 12 شهرا المقبلة يبلغ 5 مليارات جنيه، من خلال مؤسسات مالية وشركاء دوليين آخرين.

وأضافت هولار، خلال مؤتمر صحفي أمس حول شروط وأهداف برنامج التمويل الجديد مع مصر

■ الاتفاق مع مصر من شأنه تحفيز جذب مزيد من التمويل

■ السياسة النقدية أداة أساسية لاحتواء التضخم.. والمركزي يتخذ اللازم للوصول إلى المستهدف

■ التضخم تحد عالمي سيزداد خلال العام المالي الجاري.. ومرشح للتراجع لمستهدف 7% خلال 2024\2025

صندوق النقد:

والبالغ قيمته نحو 3 مليارات دولار، أن تقرير الخبراء قدر الفجوة التمويلية خلال الأربع سنوات المقبلة بنحو 17 مليار دولار، بناء على دراسة العوامل المختلفة وتوقعات حركة التدفقات بما في ذلك الطلب على العملة وبناء الاحتياطي، مع الأخذ في الاعتبار مؤشرات الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر. وأشارت إلى أن اتفاق التمويل مع مصر من شأنه تحفيز جذب مزيد من التمويل من المؤسسات والشركاء الدوليين والمستثمرين، علاوة على حصة بيع الأصول

المملوكة للدولة. وقالت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في مصر إن السياسة النقدية أداة أساسية لاحتواء التضخم، مؤكدة أن البنك المركزي يتخذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى المستهدف. وأضافت أن التضخم يمثل تحديا عالميا وليس أمرا يخص مصر فقط، ويستمر تأثيره ويزداد خلال العام المالي الجاري، ولكن من المتوقع أن يتراجع إلى المستهدف البالغ 7% خلال العام المالي 2024\2025.

قدرة مصر على سداد التزاماتها كافية.. لكن تنطوي على بعض المخاطر

حابي

أكد صندوق النقد الدولي أن قدرة مصر على سداد التزاماتها تجاهه كافية، وإن كانت تنطوي على بعض المخاطر، مشيرا إلى أن ائتمان الصندوق القائم كحصة من إجمالي الاحتياطيات بلغ ذروته عند 60.7% في السنة المالية 2021/2022 ومن المتوقع أن ينخفض إلى حوالي 7% بنهاية البرنامج المدعوم من الصندوق.

وذكر في الوثائق، التي أعلن عنها أمس حول اتفاق التمويل الجديد مع مصر، أن خدمة الدين إلى الصندوق سترتفع كنسبة من صادرات السلع والخدمات إلى 8.1% في السنة المالية 2024/25 قبل أن تنخفض. وتوقع الصندوق أنه مع انحسار الأزمة الحالية واستمرار استقرار الاقتصاد الكلي، من المرجح أن تؤدي التحسينات في الوضع المالي والخارجي إلى ضمان استمرار وصول مصر إلى الأسواق والقدرة الكافية على السداد.

وأشار إلى رصد البرنامج المدعوم من الصندوق من خلال مراجعات نصف سنوية.

■ ائتمان الصندوق بلغ ذروته بنحو 60.7% من إجمالي الاحتياطيات في السنة المالية 2021/2022. ومتوقع انخفاضه إلى 7% بنهاية البرنامج

■ خدمة دين الصندوق سترتفع كنسبة من صادرات السلع والخدمات إلى 8.1% في السنة المالية 2024/2025 ثم تنخفض

■ اقتراح أهداف إرشادية للإيرادات الضريبية والإنفاق الاجتماعي

■ التمويل الجديد له تأثير متواضع على وضع السيولة بالصندوق

■ مراجعة نصف سنوية للبرنامج.. الأولى في مارس والثانية في سبتمبر

■ الشروع في تقييم الإجراءات الوقائية للبنك المركزي.. وانتهاءها خلال المراجعة الأولى

سبتمبر 2023، على أن تتطلب التقيد بمتطلبات الأداء في نهاية ديسمبر 2022 ونهاية يونيو 2023، على التوالي. وحول معايير الأداء مقترحة بشأن صافي الاحتياطيات الدولية، والرصيد الأولي، وعدم تراكم متأخرات سداد الديون الخارجية، أشار الصندوق إلى اقتراح أهداف إرشادية بشأن الإيرادات الضريبية والإنفاق الاجتماعي، ومتوسط آجال استحقاق إجمالي إصدارات الدين بالعملة المحلية، وإجمالي الدين لقطاع الموازنة، وكذلك سعر الصرف بين البنوك لليلة واحدة.

وفيما يتعلق بتقييم الضمانات، أكد الصندوق الشروع في تقييم الإجراءات الوقائية المحدثة للبنك المركزي، والانتهاج منه خلال المراجعة الأولى للبرنامج. وذكر أن التقييم الأخير الذي انتهى منه في عام 2020 كشف عن وجود ترتيبات حوكمة قوية وبيئة رقابية، ولكن ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لمواءمة ممارسات إعداد التقارير المالية للبنك المركزي المصري بشكل كامل مع معايير المحاسبة المصرية/المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية، وهو التزام بارز من اتفاق استعدادات ائتماني سابق. وذكرت الوثائق أن صندوق النقد سيتعرض لعدد من مخاطر المؤسسات المالية وغير المالية. وأوضح أن التمويل الجديد له تأثير متواضع على وضع السيولة بالصندوق، كما أن المخاطر على دخل الصندوق ستكون مرتفعة في البداية ولكن من المتوقع أن تنخفض تدريجياً.

وأضاف: "في حين أن هذا الترتيب من شأنه أن يزيد من تعرض الصندوق الائتماني العالي لمصر على المدى القريب، فإن التعرض الإجمالي بما في ذلك من الترتيبات السابقة سينخفض على المدى المتوسط". وأكد الصندوق أن فشل البرنامج الناتج عن التنفيذ الجزئي لدعم النمو المستدام، والحد من مخاطر الديون، وتعبئة التمويل الكافي من شأنه أن يشكل مخاطر على سمعة الصندوق، في الوقت نفسه، فإن البديل المتأمل في عدم دعم مصر من خلال التمويل الجديد من شأنه أن يزيد أيضاً من مخاطر السمعة، حيث أعلنت مصر عن صعوبات في ميزان المدفوعات بما في ذلك الصدمات الخارجية.

وتوقع صندوق النقد إجراء المراجعة الأولى في مارس 2023، والانتهاج من المراجعة الثانية في

مع تواريخ الاختبار لشهر ديسمبر 2022 ويونيو 2023، مع أهداف إرشادية للربع المتوسط.

كما نوه بالاتفاق على تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من السلطات المصرية، وتحديد الأهداف الكمية

عادل حامد الرئيس التنفيذي للشركة:

المصرية للاتصالات حققت دخلا دولاريا بنحو المليارين في 5 سنوات

إسلام سالم

إيجابي بملف المسؤولية المجتمعية حيث أنفقت ما يقرب من 500 مليون جنيه في هذا الأمر خلال الفترة الماضية. وقال حامد إن تغيير شعار الشركة وعلامتها التجارية ليس فقط على مستوى الشكل ولكن أيضا تغيير للمضمون ونوعية الخدمات التي تسعى «وي» لإطلاقها خلال الفترة المقبلة وإضافة بعد جديد للخدمات الرقمية.

من جانبه، أكد محمد أبو طالب، نائب الرئيس التنفيذي للشركة، أن العروض التي حصلت عليها بالدولار لن تشكل أي أعباء عليها خلال الفترة المقبلة، خاصة أنها قادرة على سدائها عبر مواردها الخاصة.

كما أشار إلى ارتفاع عدد عملاء خدمات المحمول إلى نحو 12 مليون مشترك، عملاء الإنترنت الثابت إلى نحو 10 ملايين عميل، كما سجل عدد عملاء الهاتف الثابت نحو 11 مليون مشترك.



محمد أبو طالب نائب الرئيس التنفيذي بشركة المصرية للاتصالات «وي»



المهندس عادل حامد الرئيس التنفيذي بشركة المصرية للاتصالات «وي»

■ استثمار 400 مليون جنيه سنويا بمشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة

■ تغيير شعار الشركة يمهّد للخدمات التي تسعى «وي» لإطلاقها خلال الفترة المقبلة

المحلية لتغطية الطرق الرئيسية الجديدة بالشبكة، بتكلفة تقدر بمليارات الجنيهات، كما حصلت على قرض ميسر من بنك التنمية الأوروبي لدعم البنية التحتية في مصر. ونوه بأن الشركة استهدفت لعب دور

قال المهندس عادل حامد، الرئيس التنفيذي لشركة المصرية للاتصالات «وي»، إن دخلها الدولار زاد على المليارين خلال السنوات الخمس الماضية، بمتوسط 400 مليون دولار سنويا، مضيفاً: «وهو رقم جيد للغاية، تستهدف زيادته في الفترة المقبلة» وأكد حامد، في مؤتمر صحفي أمس، سداد الشركة نسبة «كبيرة للغاية» من القروض كافة التي حصلت عليها، مشدداً على ضرورة تنويع المؤسسات كافة مصادر التمويل والقروض.

كما لفت إلى أن الشركة تستثمر ما يقارب 400 مليون جنيه سنويا بالمشروعات الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ووقعت أيضاً عدة عقود مع العديد من المؤسسات

زاد بين 6 إلى 11 قرشا

تراجع وتيرة ارتفاع الدولار أمام الجنيه

مستوى 27.72 جنيه للشراء و27.73 جنيه للبيع في مصرف أبو ظبي الإسلامي. كان أعلى سعر للدولار قد بلغ 27.61 جنيه للشراء و27.65 جنيه للبيع في بنك الاستثمار العربي في ختام تعاملات الإثنين الماضي، وبلغ سعر الدولار في بنوك إتش إس بي سي وكريدي أجريكول وفطر الوطني الأهلي وأبو ظبي التجاري والأهلي المتحد والإسكندرية مستوى 27.60 جنيه للشراء و27.70 جنيه للبيع.

وفي البنك التجاري الدولي بلغ سعر صرف الدولار 27.56 جنيه للشراء و27.66 جنيه للبيع، فيما يعرض بنكا الأهلي ومصر أقل سعر للدولار عند 27.45 جنيه للشراء و27.50 جنيه للبيع.

كان متوسط سعر الدولار قد زاد بمقدار 40 قرشا في تعاملات الإثنين، و69 قرشا يوم الخميس الماضي.

■ الأهلي ومصر يعرضان أقل سعر صرف عند 27.45 جنيه للشراء و27.50 جنيه للبيع

حابي

هدأت وتيرة ارتفاع الدولار أمام الجنيه، خلال تعاملات أمس الثلاثاء، وارتفع متوسط سعر صرف العملة الأمريكية لدى البنوك المحلية بواقع 6 قروش إلى 27.59 جنيه للشراء و27.68 جنيه للبيع، مقابل 27.53 جنيه للشراء و27.62 جنيه للبيع في ختام تعاملات الإثنين.

وبلغ سعر الدولار في البنك المركزي 27.63 جنيه للشراء و27.70 جنيه للبيع، مقابل 27.55 جنيه للشراء، و27.63 جنيه للشراء و27.70 جنيه للبيع، وبلغت حركة تصحيحية بعد أن اخترقت مستوى المقاومة الأساسي عند 15600 نقطة. وتوقع أن يقفز المؤشر الرئيسي للبورصة أعلى مستوى 16000 نقطة من جديد بعد غلق باب شهادات 25%.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافي قيمة 23.727 مليون جنيه منها 21.452 مليون

وأشار إلى أن معدل التضخم العام للمستهلكين في الحضر، والمعلن من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أظهر ارتفاع المعدل السنوي للتضخم في شهر ديسمبر 2022 إلى 21.3% مقارنة بمعدل 18.7% في نوفمبر 2022.

وذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية سجل 21.9% في ديسمبر 2022 مقابل 6.5% لنفس الشهر من العام السابق.

وأظهر بيانات الجهاز عن التغير الشهري (نوفمبر - ديسمبر 2022)، تسجيل قسم الطعام والمشروبات ارتفاعا قدره 4% نتيجة عدة عوامل، أبرزها ارتفاع أسعار التوابك بنسبة 7.6%، والألبان والجبن والبيض بنسبة 6.4%، واللحوم والدواجن بنسبة 5%.

العام قفز إلى 21.3%

التضخم السنوي الأساسي يصعد إلى 24.4% في ديسمبر

حابي

كشفت البنك المركزي المصري عن ارتفاع معدل التضخم الأساسي السنوي خلال شهر ديسمبر الماضي إلى 24.4% مقابل معدل 21.5% في نوفمبر الماضي. وذكر البنك المركزي، في بيان أمس، أن الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين سجل معدلا شهريا بلغ 2.6% في ديسمبر 2022، مقارنة بمعدل 0.2% في ديسمبر 2021، و2.7% في نوفمبر 2022.

وأوضح أن التضخم العام سجل معدلا شهريا بلغ 2.1% في ديسمبر الماضي مقابل معدلا ساليا 0.1% في ديسمبر قبل الماضي، و2.3% في نوفمبر الماضي.

شهادات 25% تجذب المستثمرين

جني الأرباح وراء تراجع البورصة المصرية نحو 4%

جنيهة للمؤسسات و2.274 مليون جنيه للأفراد. وسجلت تعاملات المستثمرين العرب صافي بيع بقيمة 16.858 مليون جنيه بضغط من الأفراد التي حققت صافي بيع بقيمة 30.056 مليون جنيه مقابل 13.198 مليون جنيه صافي شراء من المؤسسات. واتجهت تعاملات المستثمرين نحو الشراء محققين صافي بقيمة 40.585 مليون جنيه بدعم من الأفراد التي سجلت صافي شراء بقيمة 209.950 مليون جنيه مقابل 169.364 مليون جنيه صافي بيع من المؤسسات.

جديدة لرأس المال السوقي. ورجح أن تتجه السوق بعد انتهاء الحركة التصحيحية وعمليات جني الأرباح لاستهداف مستوى 18 ألف نقطة.

ورجع رأس المال السوقي بنهاية جلسة أمس 1.006 تريليون جنيه، بينما سجلت تداولات البورصة 2.353.327 مليار جنيه على 201 شركة من خلال 86.918 ألف عملية.

ومن جانبه، رجح محمد فتح الله، العضو المنتدب لشركة بلوم مصر لتداول الأوراق المالية، أن يكون أحد أسباب عمليات البيع

لبعض بالدخول إلى شهادات ذات عائد 25% والتي طرحها بنكي مصر والأهلي المصري منذ أيام.

وكان المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 قد هبط بنسبة 3.94% ليتداول عند مستوى 15462 نقطة.

وسجل سهم البنك التجاري الدولي CIB، صاحب الوزن النسبي الأكبر بالمؤشر الثلاثيني، انخفاضا بنسبة 6.22% وأغلق عند مستوى 43.7 جنيه.

وتراجع EGX70 وEGX100 متساويا الأوزان بنسبة 2.41% و2.71% على التوالي.

وصف رؤساء شركات ومتعاملون بسوق المال الخسائر التي تكبدتها مؤشرات البورصة المصرية، خلال تعاملات الثلاثاء، بأنها «حركة تصحيحية طبيعية بعد صعود أكثر من 2000 نقطة بالفترة الماضية»، متوقعين أن يكون مداها قصير الأجل.

ورجح أحد الخبراء أن تكون سوق المال المصرية قد شهدت بعضا من عمليات جني الأرباح لتوفير جزء من السيولة التقديرة تسمح

رنا ممدوح

اعتبارا من اليوم

مصانع الحديد ترفع أسعارها 10% بمتوسط 2500 جنيه

إسلام سالم

التشييد والبناء بالجمعية، إن التحركات السعرية المتتالية لسعر الحديد تعمل على زيادة التكلفة على مستوى التشييد والبناء وبالتالي سعر البيع للمستهلك النهائي.

وأضاف فوزي، في تصريحات خاصة لنشرة حابي، أن معظم شركات التطوير العقاري أوقفت عمليات البيع خلال الفترة الحالية في ظل الارتفاع الكبير والمتتالي في أسعار مدخلات الإنتاج وبالتالي صعوبة وضع تسعير مناسب.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس لجنة التشييد والبناء بالجمعية، أن الفترة المقبلة ستظهر آثار تحركات أسعار الحديد على أسعار الوحدات بالتزامن مع بدء الشركات في تغيير سياساتها البيعية الحالية واتجاهها للسعر بشكل طبيعي في عمليات البيع.

وأشار إلى أن شركات التطوير تواصل حساب التكلفة الجديدة منذ الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر الماضي، كما أن أسعار مواد البناء غير مستقرة حاليا ولا يمكن توقع إلى متى ستصل خلال الفترة المقبلة في ظل الظروف الحالية.

وطالب وزارة الإسكان بالتدخل للتخفيف من تأثير الأزمة على المطورين عبر عدة تيسيرات، منها: إعادة جدولة أقساط الأراضي المستحقة عليهم، ومد مهلة تنفيذ المشروعات لإعفاهم من أي غرامات تأخير.



فتح الله فوزي نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس لجنة التشييد والبناء بالجمعية



أحمد الزيني رئيس شعبة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية

■ الزيني: أتوقع امتصاص منافذ البيع زيادة الأسعار عن المستهلك

■ فتح الله فوزي: معظم شركات التطوير أوقفت مبيعاتها لصعوبة التسعير

الحديد قليلة مقارنة بالصناعات الأخرى مثل الغذائية والطبية والتي تشكل أولوية قصوى خلال الفترة الحالية.

وأوضح أن المصانع باتت تضع تسعير الحديد على دولار بسعر 30 جنيها منذ بداية العام الجاري، وهو أحد أسباب الزيادة الأخيرة، مشيرا

رفعت مصانع الحديد أسعارها بنسبة 10% بمتوسط 2500 جنيه، اعتبارا من اليوم الأربعاء، بحسب أحمد الزيني، رئيس شعبة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية.

وأوضح الزيني، في تصريحات لخاصة لنشرة حابي، أن سعر طن الحديد (أرض المصنع) كان يسجل 23.5 ألف جنيه في حين يصل سعره للمستهلك بنحو 28 ألف جنيه، معلقاً: «وهو فارق كبير للغاية وهامش ربح غير طبيعي».

وقال رئيس شعبة مواد البناء إن الفارق الكبير بين سعر المصنع ومنافذ البيع قد يسهم في توفير المنتج النهائي للمستهلك دون زيادة.

وطالب الزيني بفرض رقابة صارمة على منافذ البيع والحلقات الوسيطة للتأكد من عدم المبالغة في عمليات التسعير في ظل الفارق الكبير بين سعري المصنع والمنافذ البيعية.

وأرجع رئيس الشعبة ارتفاع أسعار الحديد لعدة عوامل، منها: تغيرات سعر الصرف المستمرة، وارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه، بجانب تراجع المعروض من مواد التصنيع الأولية، مثل: الخرقة واللبات، بسبب احتجازها في الموانئ لعدم وفرة الدولار.

وأشار إلى أن عمليات الإفراج عن مواد تصنيع